

اختيار مشكلة البحث القانوني

المقصود بمشكلة البحث القانوني، هي موقف او قضية او مفهوم تحتاج إلى البحث والدراسة العلمية للوقوف على مقدماتها وبناءها بناء علمي، او هي موقف او ظاهرة او سلوك لا نجد له تفسير معين وهذا هو واجب الباحث بالوصول إلى التفسير المعين، وهذا ما يثير الباحث لكتابة البحث حيث يشرع بالقراءة والحفظ وتجميع المعلومات والتحليل والتقييم للمواضيع التي لها علاقة ببحثه، لكن اغلب الباحثين سيجدون اشكالية كبيرة تتمثل بتجميعهم المادة القانونية وعدم قدرتهم على صياغة عنوان البحث وهذا ما يجعلهم يستهلكون وقت طويل في إيجاد العنوان حيث أن تحديد المشكلة البحثية أصعب من إيجاد الحلول لها، ولغرض إنجاح مشكلة البحث هناك عدة عناصر تتكفل بالنجاح في إيجاد الحلول للمشكلة هي:-

اولا: ان تكون مشكلة البحث جديدة وغير ومطروقة سابقا واذا كانت ومطروقة فعلى الباحث ان يعيد صياغة كتابتها بأسلوب اخر يظهر أفكار جديدة فيها.

ثانيا: ان تتفق مشكلة البحث مع ميول الباحث الخاصة.

ثالثا: تحديد حجم مشكلة البحث، حيث أن بعض المواضيع تصلح كبحوث صغيرة او قد تكون مواضيع اطاريح كبيرة تفوق ما يبغى الباحث بحثه.

رابعا: ضرورة توافر المشرف المتخصص والمتفرغ، وخصوصا في البحوث الموجهة، وعلى الباحث ان يتعامل مع المشرف بأدب وأخلاق وان يحترم توجيهاته واراءه ويأخذ بها.

خامسا: وفرة المصادر والمراجع، التي تمكن الباحث من إكمال بحثه.

سادسا: توافر الامكانيات المادية والبشرية، حيث أن بعض البحوث يحتاج إلى مبالغ كبيرة قد لا يستطيع الباحث توفرها وبعضها الاخر يحتاج إلى إمكانيات بشرية لغرض اجراء الاستبيانات او جمع النتائج.

وفي النهاية على الباحث قبل أن يشرع في كتابة البحث ان يسأل نفسه الاسئلة التالية.

هل ان المشكلة قابلة للبحث، وهل ان المشكلة مطروقة سابقا، وهل ان البحث يأتي بالشيء الجديد، وهل ان لديه الرغبة في كتابة البحث، وهل ان البحث مفيد من الناحيتين العلمية والقانونية، وكثير من الأسئلة التي تتولد في ذهن الباحث لإنجاز بحثه.